المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة الدار البيضاء-سطات
إقليم برشيد
جماعة برشيد

الأسئلة الكتابية

الموجهة من قبل أعضاء مجلس الجماعة خلال دورة أكتوبر 2022

المادة 14 من النظام الداخلي للمجلس الجماعي لبرشيد تنص على أنه ((يدرج السؤال الكتابي والجواب المقدم من قبل رئيس المجلس أو نائبه في محضر الجلسة، وينشر في الموقع الإلكتروني للجماعة إن وجد..))

النقطة السادسة

أسئلة كتابية موجهة إلى رئيس المجلس من طرف أعضاء بالمجلس الجماعي

أ- سؤال للعضو المستشار السيد طلال الإدريسي:

يعاني بشكل يومي سكان وأصحاب المحلات التجارية بوسط المدينة وبالضبط بالمجال الممتد من الزنقة الفاصلة بين دوار المخازنية إلى شارع محمد الخامس ومن شارع مولاي إسماعيل إلى زنقة عمر بن الخطاب، وكذلك سكان وأصحاب المحلات التجارية بشارع عبد الله الشفشاوني بالحي الحسني من انعدام السكينة والنظافة ومن شلل واختناق يومي في حركة السيارات بسبب الفوضى في احتلال الأرصفة والساحات والطرق العمومية، وكذلك ورغم تردد المتضررين من هذه الفوضى على الجماعة، ورغم تقديمهم للشكايات من أجل التدخل لرفع الضرر عنهم، ورغم الوعود التي أعطيت من طرف الجماعة بأنه سيتم حل المشاكل مع افتتاح السوق الأسبوعي الجديد، إلا أنه تبين بعد مرور حوالي ستة أشهر عن افتتاح السوق، أن معاناة سكان وتجار وسط المدينة وشارع عبد الله الشفشاوني بالحي الحسني مازالت مستمرة.

لذا نسائلكم السيد الرئيس أولا عن موقفكم إزاء هذه الفوضى؟ وثانيا عن السبب في عدم تفعيل الصلاحيات التي منحها القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات إلى رؤساء المجالس الجماعية في مجال الشرطة الإدارية؟ وما هو الأفق الزمني لوضع حد للفوضى التي تعم شوارع وأزقة وسط المدينة وشارع عبد الله الشفشاوني بالحي الحسني ولرفع الضرر عن ساكنتها وتجاوزها؟

ب- أسئلة للعضو المستشار السيد محمد طربوز.

ب.1- ما هي الأسباب التي حالت دون تطبيق قرار المجلس الجماعي المتعلق باتفاقية التدبير المفوض لمرفق المجزرة؟

ب.2- بعد معرفة الشركة التي ستتكلف باتفاقية التدبير المفوض للنفايات المنزلية وما يشابهها مصير تهيئة وإعداد المطرح الجماعي للمدينة؟

ب.3- بعد الحالة المزرية التي أصبحت عليها أزقة وشوارع المدينة متى ستدعون لجنة السير والجولان بمختلف أعضائها لتحرير الملك الطرقي من المخالفات التي أثرت على السكان وأضرت بجمالية المدينة وأساءت وتسيء للمنتخبين وسلطة الوصاية.

ب.4- بعد التوسع الذي عرفته المدينة: ماذا فعل المجلس في موضوع النقل الحضري؟

السيد الرئيس: ذكر بأن هذه الجلسة مخصصة للإجابة عن أسئلة كتابية موجه إلى رئيس المجلس من طرف أعضاء بالمجلس الجماعي وهما السيدين: طلال الإدريسي ومحمد طربوز، ثم أعطى الكلمة للسيد طلال الإدريسي عضو مستشار في إطار **السؤال - أ- .**

السيد طلال الإدريسي عضو مستشار: أشار إلى أن سؤاله جاء على الشكل التالي: يعاني بشكل يومي سكان وأصحاب المحلات التجارية بوسط المدينة وبالضبط بالمجال الممتد من الزنقة الفاصلة بين دوار المخازنية إلى شارع محمد الخامس ومن شارع مولاي إسماعيل إلى زنقة عمر بن الخطاب، وكذلك سكان وأصحاب المحلات التجارية بشارع عبد الله الشفشاوني بالحي الحسني من انعدام السكينة والنظافة ومن شلل واختناق يومي في حركة السيارات بسبب الفوضى في احتلال الأرصفة والساحات والطرق العمومية، وكذلك ورغم تردد المتضررين من هذه الفوضى على الجماعة، ورغم تقديمهم للشكايات من أجل التدخل لرفع الضرر عنهم، ورغم الوعود التي أعطيت من طرف الجماعة بأنه سيتم حل المشاكل مع افتتاح السوق الأسبوعي الجديد، إلا أنه تبين بعد مرور حوالي ستة أشهر عن افتتاح السوق، أن معاناة سكان وتجار وسط المدينة وشارع عبد الله الشفشاوني بالحي الحسني مازالت مستمرة.

لذا نسائلكم السيد الرئيس أولا عن موقفكم إزاء هذه الفوضى؟ وثانيا عن السبب في عدم تفعيل الصلاحيات التي منحها القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات إلى رؤساء المجالس الجماعية في مجال الشرطة الإدارية؟ وما هو الأفق

الزمني لوضع حد للفوضى التي تعم شوارع وأزقة وسط المدينة وشارع عبد الله الشفشاوني بالحي الحسني ولرفع الضرر عن ساكنتها وتجاوزها؟

جواب السيد الرئيس:

في جوابه على هذا السؤال، أشار السيد الرئيس إلى أنه يجب فعلا الإقرار بأن ظاهرة احتلال الأرصفة والساحات وبصفة عامة الملك العمومي الجماعي تطرح العديد من المشاكل رغم الجهود التي تبذلها السلطة المحلية والجماعة لإيجاد حلول لهذه الظاهرة التي ليست خاصة بمدينتنا وإنما تعرفها أغلب المدن المغربية فظاهرة احتلال الملك العمومي تشوه جمالية المدينة، وبأنه بالرغم من المبادرات الرامية إلى تنظيم مستغلي الملك العمومي الجماعي في إطار أسواق نموذجية، فقد تبين ان النتائج كانت نسبية لسبب عدم التزام الباعة بالأماكن المخصصة لهم، مما طرح مسألة مدى احترام مستغلي الملك العمومي للقرارات التنظيمية الجماعية الجاري بها العمل في مجالات المحافظة على الصحة والنظافة واستغلال الملك الجماعي والسير والجولان المتخذة في إطار الشرطة الإدارية المخولة قانونا لرئيس المجلس الجماعي.

ولذا نجد أن العديد من الجماعات بادرت إلى إحداث فرق المراقبين الجماعيين المحلفين مهمتها المراقبة ومعاينة المخالفات في ميادين الشرطة الإدارية الجماعية، وتحرير المحاضر وإعداد التقارير، وجماعتنا هي واحدة من هذه الجماعات التي قامت بإحداث هذه الفرقة التي تضم حاليا 16 مراقبا محلفا، ووضعت رهن إشارة هذه الفرقة إمكانيات لوجيستيكية وإدارية لتسهيل مهام أفرادها من ضمنها بذلة رسمية موحدة،وسيارتين ، وبطاقة مهنية.

وكما يعلم الجميع فقد أعطيت الانطلاقة الرسمية لاشتغال فرقة المراقبين الجماعيين المحلفين في مجالات الشرطة الإدارية الجماعية يوم الاثنين 3أكتوبر 2022، إلا أن نجاحها في مهامها لن يتحقق إلا بتضافر جهود جميع المتدخلين في مجال الشرطة الإدارية بتراب الجماعة.

تعقيب السيد طلال الإدريسي عضو مستشار:

في تعقيبه، أشار السيد العضو المستشار إلى أن إشكال الاحتلال المؤقت للملك العمومي أصبح يطرح أكثر من سؤال سيما أنه نوقش خلال دورة سابقة، والآن: حملنا شعار الشرطة الإدارية الذي يبقى قرارا سياسيا ينبغي الحزم فيه بمعية السلطة المحلية والأمنية للقيام بالمتعين، وإلا فإن المشكل لن يتم حله ولن يتحقق حتى لو تم صرف 100 مليار في هذا الاتجاه، وأضاف أنه الآن أصبح وصمة عار خاصة على مستوى المرور بالأزقة والشوارع المحتلة سيما بمنطقة ما يسمى "Prince"، وطالب بضرورة معالجة المشكل بإلحاح مع السلطة المحلية، أما بالنسبة للعربات المجرورة بالدواب –يضيف السيد العضو المستشار- فهي الأخرى باتت تحتل الملك العمومي وتخلق الفوضى وتضرب جميع أحلام المدينة، وأنه تعمد طرح هذا السؤال حتى تكون المسؤولية مباشرة على عاتق السيد الرئيس باعتباره مسؤولا ومحميا بالقانون بمعية السلطة المحلية لحل المشاكل المطروحة على مستوى احتلال الملك العمومي، كما أضاف أن المدينة أصبحت ملجأ للعديد من المواطنين الوافدين من مدن أخرى، بل أنها أصبحت عاصمة للدواب، مذكرا أنه خلال سنوات سابقة كان يتم منع العربات المجرورة بالدواب من الدخول إلى المدينة، وأنه شخصيا ما من مرة كان يأتي إلى المدينة بعربة مجرورة ويمنع من الدخول، وأنه حاليا هناك أشخاص يمتلكون عشر عربات ودواب حسب ما قيل يسخرونها لأشخاص آخرين يعملون بها، وخلال الليل يطلقون الدواب تجوب شوارع وأزقة المدينة دون حسيب ولا رقيب.

رد السيد الرئيس على التعقيب:

في إطار الرد على التعقيب، أكد السيد الرئيس أن الكل غير راض عن الوضعية الحالية لاحتلال الملك العمومي، وأنه رغم أن المادة 110 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات تنص على أن لرئيس مجلس الجماعة صلاحيات الشرطة الإدارية الجماعية باستثناء عدد من الاختصاصات المحددة بموجب هذه المادة والتي تبقى من اختصاص السيد العامل أو من ينوب عنه من ضمنها مراقبة احتلال الملك العمومي الجماعي، فإن المجلس يريد الاشتغال بتعاون مع السلطة المحلية والأمن وأعضاء المجلس للقضاء على هذا المشكل، وأضاف أنه بعد إحداث الشرطة الإدارية، ستكون المرحلة الأولى تحسيسية وتوعوية.

ب: أسئلة للعضو المستشار السيد محمد طربوز.

ب.1- ما هي الأسباب التي حالت دون تطبيق قرار المجلس الجماعي المتعلق باتفاقية التدبير المفوض لمرفق المجزرة؟

السيد محمد طربوز عضو مستشار: سبق للمجلس الجماعي أن صادق على التدبير المفوض للمجزرة نظرا للحالة المزرية التي تتواجد عليها المجزرة الحالية، ونظرا أيضا للمبالغ المالية المهمة التي أنفقت لإحداث المجزرة الجديدة، ونظرا لصعوبة التسيير المباشر لهذا المرفق يطرح السؤال التالي: ما هي الأسباب التي حالت دون تطبيق قرار المجلس الجماعي المتعلق باتفاقية التدبير المفوض لمرفق المجزرة؟

جواب السيد الرئيس:

في جوابه على هذا السؤال، أكد السيد الرئيس أنه يتابع عن كتب المساطر الإدارية المتعلقة بهذا الملف، وأنه قام بزيارة إلى مصالح الوزارة المعنية في هذا الشأن وأبدت هذه الأخيرة بعض الملاحظات التي هي الآن بمصالح العمالة، ويتعين استيفاؤها.

تعقيب السيد محمد طربوز عضو مستشار:

في تعقيبه، أشار السيد العضو المستشار إلى أنه يؤيد مجهودات السيد الرئيس، ويؤكد أن نجاح السوق الأسبوعي مرتبط بنجاح المجزرة، وتساءل عما إذا كانت الشركة النائلة لصفقة تدبير هذا المرفق قد حصلت على اعتماد المكتب الوطني للسلامة الصحية والغذائية أم لا.

رد السيد الرئيس على التعقيب:

أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد أحمد مرزاق رئيس مصلحة الأشغال والشؤون التقنية والبيئة أوضح فيها أن الحصول على الاعتماد الصحي رهين ببعض الأشغال التي لم تنجزها الجماعة، والتي تم تسجيلها ضمن الاستثمارات التي سينجزها المستفيد من الصفقة، أما الاتفاقية المصادق عليها من طرف المجلس – يضيف السيد رئيس مصلحة الأشغال والشؤون التقنية والبيئة- أنها وردت بها بعض الملاحظات سيتم الإجابة عنها كي تصبح نهائية، وبعد ذلك تتم الموافقة للمستثمر بإنجاز الأشغال المتبقية.

ب.2- بعد معرفة الشركة التي ستتكلف باتفاقية التدبير المفوض للنفايات المنزلية وما يشابهها مصير تهيئة وإعداد المطرح الجماعي للمدينة؟

السيد محمد طربوز عضو مستشار: شركة النظافة الجديدة بدأت الاشتغال وكما هو معلوم فإن صلاحياتها مرتبطة بجمع النفايات فقط، دون تسويتها بالمطرح العمومي كما كان معمول به من طرف الشركة السابقة مما خلق مشكلا على مستوى تراكم النفايات، وطالب بضرورة حل هذا المشكل بسرعة سيما أن الشاحنات ترمي النفايات يوميا وستمتلأ الأرض المتبقية بالإضافة إلى تواجد ركام من الأتربة، أما مسألة مشروع المطرح الإقليمي المشترك – يقول السيد العضو المستشار- فهو حلم لن يتحقق، وأضاف أن اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية لم تدرس هذا المشكل.

جواب السيد الرئيس:

في جوابه على هذا السؤال، أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد أحمد مرزاق رئيس مصلحة الأشغال والشؤون التقنية والبيئة، أشار فيها إلى أن المطرح العمومي الحالي مصنف كمطرح عشوائي، تم إحداثه في سنة 1977 على مساحة 7 هكتار وبدأ الاشتغال به في سنة 1978، وأن شركة كومباك كانت تقوم بتسوية النفايات لأن هذه العملية منصوص عليها بالاتفاقية، والآن أصبح من الضروري عزل عملية جمع النفايات عن عملية تدبير المطرح مع العلم أن نسبة الملأ بلغت 90 أو 95% بعلو بلغ 15 متر، وأنه نظرا لمشكل تدبير المرفق على مستوى توفير الأموال بالميزانية، تم طلب الشركة الجديد بالقيام بهذه العملية مؤقتا إلى حين إيجاد حل من خلال تهيئ صفقة لهذا الغرض على أساس أن تبدأ شركة جديدة في تدبير المطرح ابتداء من شهر يناير المقبل، أما تواجد الأتربة – يوضح السيد رئيس مصلحة الأشغال والشؤون التقنية والبيئة- فهو من أجل تغطية النفايات والطريق للسماح للشاحنات بالمرور، وأضاف أن الطاقة الاستيعابية للمطرح لم تعد كافية، وأن هناك مشكل آخر يطرح نفسه وهو عدم التحكم في السوائل التي قد تتسرب إلى الفرشة المائية.

وفي نفس الجواب، أكد السيد الرئيس أنه طلب من السيد عامل الإقليم أن يتدخل لدى الجماعات المجاورة المستغلة للمطرح العمومي لجماعة برشيد من أجل المساهمة في توفير المحروقات لتسوية النفايات، وعلى مستوى الجهة – يقول السيد الرئيس- هناك إشتغال جدي لإحداث مطرح عمومي إقليمي مشترك ومراقب.

تعقيب السيد محمد طربوز عضو مستشار:

أشار السيد العضو المستشار إلى أن المشاكل المطروحة على مستوى المطرح العمومي تتطلب حلا سريعا، وأنه قال ما من مرة بضرورة شراء أرض وتخصيصها لهذا الغرض، سيما أن وزارة الداخلية تقدم مبالغ مالية للمجالس الجماعية النموذجية في هذا الشأن، بالإضافة إلى كون جماعة برشيد حصلت على مبلغ مالي محترم في إطار نجاعة الأداء وخصص الحفاظ على البيئة يمكنها استغلاله في هذه المسألة لحل مشكل المطرح العمومي باعتباره يدخل في إطار المجال البيئي.

رد السيد الرئيس على التعقيب:

أوضح السيد الرئيس أن المبلغ المالي المحصل عليه في مجال نجاعة الأداء والمخصص للجانب البيئي، قد تم تخصيصه لإعادة تدوير المياه المستعملة واستغلالها في عملية السقي.

ب.3- بعد الحالة المزرية التي أصبحت عليها أزقة وشوارع المدينة متى ستدعون لجنة السير والجولان بمختلف أعضائها لتحرير الملك الطرقي من المخالفات التي أثرت على السكان وأضرت بجمالية المدينة وأساءت وتسيء للمنتخبين وسلطة الوصاية.

السيد محمد طربوز عضو مستشار: أشار إلى ضرورة تطبيق القانون فيما يخص احتلال الشارع العام، فالمجلس الجماعي- يضيف السيد العضو المستشار- له مهامه، والسلطة المحلية والأمن لهما مهامها هي الأخرى، وهي المسؤولة على الطرق، وذكر بأنه كان هناك اقتراح عقد لقاء مع السيد العامل بحضور مصالح الأمن الوطني لمناقشة هذه المسألة التي لها علاقة بالأمن خاصة أن السكان يوجهون اللوم للمجلس فقط، وذكر في هذا الإطار بأن البائع المتجول كان يبيع أشياء بسيطة كالجوارب مثلا مما لا يجعله يحتل الشارع كما هو عليه الحال الآن، حيث أصبحت الوضعية تجارة بأموال مهمة، وخص على سبيل المثال أن سكان حي بن مسيك أصبح من الصعب عليهم دخول منازلهم ناهيك عن الضجيج والكلام الغير اللائق، ومؤكدا بأن المجلس ليس مسؤولا لوحده وإنما هناك سلطة محلية وأمن لابد من تدخلهما لحل المشكل حتى تكون هناك راحة وطمأنينة للمواطن، أما بالنسبة للشرطة الإدارية –يضيف السيد العضو المستشار- فهو يطلب إعطاءها أوامر بحجز الدواب والحيوانات الطليقة خاصة أثناء الليل.

جواب السيد الرئيس:

في جوابه على هذا السؤال، أكد السيد الرئيس أنه يقوم بعقد اجتماعات دورية مع السلطة المحلية والأمن لحل المشاكل المطروحة، وأن هذه الاجتماعات مستمرة للقضاء على هذه الظاهرة بإذن الله.

ب.4- بعد التوسع الذي عرفته المدينة: ماذا فعل المجلس في موضوع النقل الحضري؟

السيد محمد طربوز عضو مستشار:

أشار السيد العضو المستشار إلى أن موضوع هذا السؤال قد تمت مناقشته في إطار النقطة الخامسة من جدول الأعمال، ولا داعي لتكراره.

ورفعت الجلسة على الساعة 05 و20 دقيقة بعد الزوال